إما وقود للأغنياء أو طعام للفقراء

نبات " الجاتروفا " يشعل حربا جديدة بين دول العالم المتقدمة والفقيرة عنوانها " الوقود الحيوي "!!

□ المدى / تقرير

عندما قال شقيق سليمان ديارا بناني، إن الحبوب السود السامة التي تتساقط من نباتات ظلت تنمو حول مزرعة الأسرة على مدى عقود يمكن أن تستخدم في تشغيل مولد كهرباء، أو حتى سيارة، لم يصدق سليمان. وعندما اقترح زراعة هذه النباتات في مساحات إضافية، ظن سليمان أن شقيقه أصيب بالجنون. وقال إنه كان يظن، أن هذا النبات يستخدم فقط بواسطة النساء الكبيرات في السن لصناعة الصابون. إلا أن عملاء قالوا إن هذا النبات، الذي يسمى «جاتروفا»، يمكن استخدامه كمصدر للوقود الحيوي.

والجاتروفا نبات ينمو في التربة الهامشية إلى جانب المحاصيل الغذائية، التي لا تتطلب استخدام كثير من الأسمدة. وبزراعة صف من نبات الجاتروفا في كل سبعة صفوف من المحاصيل العادية، يمكن أن يضاعف بناني من الدخل الذي يتلقاه من حقله في جمهورية مالي، خلال السنة الأولى من دون أن يؤثر ذلك على المحاصيل التي يزرعها على نحو منتظم.

موطن نبات الجاتروفا في أميركا الوسطى، ويعتقد أن البرتغاليين هم الذين نشروه حول العالم بواسطة المستكشفين البرتغاليين. وفي مالي وهي مستعمرة فرنسية سابقة ليس لديها منفذ بحري، ظل هذا النبات يستخدم على مدى عقود بواسطة المزارعين كفاصل يمنع دخول الحيوانات إلى حقولهم، إذ أن رائحة وطعم الجاتروفا تطرد الحيوانات.

ويمنع هذا النبات عمليا التعرية، كما انه يحفظ سطح التربة من أثر الرياح الساحلية. وتشير تقديرات «المعهد الملكي لدراسة المناطق المدارية»، الذي ظل يعمل على تطوير نبات الجاتروفا كوقود حيوي تجاري إلا أن هذا النبات منتشر في مالي على مساحة تقدر بما يزيد على ١٣ألف ميل. ويقول مؤيدو جاتروفا إنها تتجنب العيوب الرئيسية لأنواع الوقود البيولوجي الأخرى التي تشكل مخاطر بيئية واجتماعية كبيرة.

المزارعون الذي يعيشون على أراض واسعة في المنطقة بدأوا يزرعون نبات الجاتروفا في ملايين الأفدنة على أمل تحويل حقولهم غير المنتجة إلى مصدر رئيسي لإنتاج الوقود الحيوي، وتشجعهم في ذلك شركات نفط كبرى مثل «بي.بي» وشركة «دي ١ اويلز» البريطانية للوقود الحيوي، إذ تستثمر هذه الشركات ملايين الدولارات في زراعة الجاتروفا. وبدأت دول مثل اليابان والهند والفلبين وماليزيا، زراعة هذا النبات على نطاق واسع، وتراهن هذه الدول على أن الجاتروفا ستساعدها في أن تصبح أكثر اعتمادا على نفسها في إنتاج الطاقة، وأيضا تصدير الوقود الحيوي. ويقول علماء إن الوقت لا يزال مبكرا لتحديد ما إذا سيصبح نبات الجاتروفا وقودا تجاريا. كما أن مزارعين في الهند أعربوا عن إحباطهم بعد أن شجعتهم الجهات المعنية على زراعة مساحات واسعة بالجاتروفا، وفي نهاية الأمر لم يجدوا من يشتريها. إلا أن الأمرفي مالي، التي تعتبر واحدة من أكثر الدول فقرا في العالم، يختلف بعض الشيء، إذ أن هناك عددا من المشاريع الصغيرة التي تهدف إلى حل المشاكل المحلية، مثل عدم توفر الكهرباء والفقر، من خلال استخدام الكميات المتوفرة من نبات الجاتروفا لتشغيل مولدات كهرباء في قرى خارج نطاق شبكة الكهرباء.

الدول الصناعية تشجع علي إنتاج المحروقات الزراعية وإستخدامها لتغطية إحتياجاتها من الطاقة، لكن ذلك سيترك أعدادا متعاظمة من أهالي البلدان النامية من دون طعام، هذه هي المخاوف التي أعربت عنها تولي ماكاما، مديرة منظمة أصدقاء الأرض- سوازيلاند، لوكالة انتر بريس سيرفس، محذرة من "اننا نواجه خطر إنتاج الغذاء لإطعام السيارات والآلآت لا البطون".

وأشارت إلى حالة سوازيلاند، على سبيل المثال، التي تواجه نقصا خطيرا في الغذاء ويحتاج ١٧٠،٠٠٠ من مجموع مواطنيها، البالغ مليون نسمة، إلى معونات غذائية هذا العام، وهو ما دفع ماكاما ومنظمة أصدقاء الأرض البيئية العالمية لاطلاق حملة قوية ضد مشروع لإنتاج المحروقات الزراعية -المسماة بالوقود الحيوي- من جاتروفا في سوازيلاند.

فقد وقعت شركة مقرها المملكة المتحدة وإسمها Oils D١ عقودا مع المزارعين لزراعة الجاتروفا لحسابها، وينص إتفاق مبدئي مع الحكومة لتخصيص ٢٠،٠٠٠ هكتار من الأراضي لإنتاج المحروقات الزراعية مع إمكانية توسيع هذه المساحة حتي ٥٠،٠٠٠ هكتار.

ويقول موقع الشركة على شبكة انترنت أن هناك ملايين الهكتارات من "الأراضي الهامشية" في الدول النامية التي لا يمكن إستخدامها على نحو فعال لزراعة المحاصيل الغذائية. ويقول أيضا أن "الكثير من هذه الأراضي مناسبة لزراعة محاصيل الطاقة مثل الجاتروفا" وأن الشركة تخطط للعمل في المناطق المصابة بالجفاف في سوازيلاند.

هذا ولقد تحدثت منظمة أصدقاء الأرض العالمية إلى العديد من المزارعين المشاركين في المشروع.

وقال المزارع سام ديوب، أنه كرس حقوله الثلاثة لزراعة محاصيل الطاقة، خلافا لما إعتاد عليه من زراعة المحاصيل الغذائية في حقلين، والقطن في الحقل الثالث للحصول على دخل نقدي، وأفاد أنه إضطر إلى الانتظار لمدة ثلاث سنوات حتى نضجت الجاتروفا وبدأ يحقق بعض الربح، كما جازف سام ديوب بالوقوع في ورطة، فقد إنسحبت شركة Oils D١ من المشروع قبل بدايته الفعلية، نظرا لعدم رغبة الحكومة في دعم المشروع بالتشريعات اللازمة، وفقا لرئيس مجلس إدارة الشركة في سوازيلاند، غايتان نينغ.

ويقول نينغ "انهم (الحكومة) يريدون منا ان نعد استراتيجية وطنية بشأن "الوقود الحيوي"، لكنها ليست وظيفتنا أن نفعل ذلك، فهذا من شأن الحكومة". وأفاد أن الشركة أنفقت أكثر من ٨ ملايين دولار في خمس سنوات لزراعة هذا المحصول في مزارع خاصة، وتعاقدت مع ٥٠٠ شخص للعمل فيها، أما المتحدث بإسم هيئة البيئة في يوازيلاند، غسينا دلادلا، فقد صرح أنه من المؤسف أن قررت الشركة التخلي عن المشروع على خلفية طلب إعداد إستراتيجية تقييم بيئية، "فقد أردنا التأكد من تداعيات (زراعة) الجاتروفا على الأمن الغذائي وعلى نوعية التربة، استجابة لاحتجاجات منظمات المجتمع المدني".

وعن هذا، أكدت الفريدا بشورن- شتراوس، من منظمة "غرين" غير الحكومية الدولية المعنية بدعم التنوع الزراعي والنظم الغذائية المجتمعية، أن المحروقات الزراعية قد أجبرت بالفعل المزارعين على النزوح من أراضيهم، وأثرت سلبيا على الإنتاج الغذائي، وتسببت في تدمير الغابات، ويقول أبو بكر سماكي، الذي يعمل مديرا لمشروع حكومي يهدف إلى التشجيع على إنتاج الطاقة المتجددة، إنهم يركزون على حل مشاكل الطاقة المحلية وتخفيف حدة الفقر.

الأماكن التي تكافح من اجل تغذية سكانها مثل مالي وبقية مناطق الساحل لا يمكن إلا بالكاد أن تتخلى عن الأرض المحروثة لزراعة حبوب الوقود البيولوجي. وأنواع الوقود البيولوجي المحتملة الأخرى مثل زيت النخيل واجهت مقاومة من جانب المدافعين عن البيئة، لأن عمليات الزراعة اعتمدت على الغابات المطرية والأماكن الطبيعية الأخرى.

ولكن الجاتروفا يمكن أن تنمو على أرض قاحلة لا يسقط عليها المطر، إلا بصورة قليلة نسبيا، ولهذا يمكن أن تزرع في أماكن لا يمكن أن ينمو فيها الغذاء بشكل جيد. كما يمكن أن تزرع إلى جانب حبوب أخرى يزرعها المزارعون هنا مثل الطحانة والفول السوداني والفاصوليا، بدون أن تقلل من غلة الحقول إلى حد كبير، بل إنها يمكن أن تساعد على تحسين محصول حبوب الغذاء عبر منع التآكل وإبعاد الحيوانات من بين أمور أخرى.

وتتطلب أنواع أخرى من الوقود البيولوجي مثل الإيثانول من الذرة وقصب السكر كميات كبيرة من الماء والسماد وتستهلك الزراعة الآلية في بعض الحالات كميات كبيرة من البترول، مما يجعل الفوائد البيئية محدودة وفقا لما يقوله النقاد. ولكن الجاتروفا لا تتطلب مبيدات الحشرات وفقا لما قاله ساماكي، كما أنها لا تحتاج إلا إلى قليل من المطر ولا تحتاج إلى سماد غير البذور الغنية التي تترك بعد أن يستخلص الزيت من المكسرات. والزراعة تعد بالكثير إلى حد أن الشركات في مختلف أنحاء العالم تسعى إلى زراعة ملايين الاكرات من الجاتروفا خلال السنوات القليلة المقبلة، في أماكن بعيدة مثل البرازيل والصين والهند وسوازيلاند. وأعلنت شركة تتخذ من سنغافورة مقرا لها خططا لزراعة مليوني هكتار من الجاتروفا في الفلبين.

وفي مالي بدأ المقاول الهولندي هوغو فيركوجيل تأسيس شركة بدعم من مستثمرين ومساعدة من الحكومة الهولندية لإنتاج الديزل البيولوجي من بذور الجاتروفا.

وفيركوجيل، ٣٩ عاما، وهو اقتصادي عمل في مؤسسات غير ربحية، جزء من طائفة جديدة من المقاولين ممن يزاوجون بين الأهداف التقليدية لجماعات تقديم العون التي تعمل في أفريقيا مع القيم الرأسمالية التي يأملون أن تحقق الديمومة لجهودهم.

وشركته التي تحمل اسم «مالي بيوكاربورانت» مملوكة جزئيا من قبل المزارعين الذين يزرعون المكسرات، وهو أمر قال انه سيساعد على نجاح المشروع عبر إعطاء المزارعين حصة.

ويتطلب الأمر أربعة كيلوغرامات من البذور للحصول على لتر من الزيت، وسيوقع فيركوجيل عقودا مع المزارعين لشراء البذور. وسيكلف الوقود الذي ينتجه نفس تكلفة الديزل الاعتيادي حسب قوله، وهو ما يزيد على دولار للتر الواحد. كما أنه سيعيد قشور البذور الغنية بالمواد المغذية والتي تترك بعد عصر استخلاص الزيت إلى المزارعين لاستخدامها كسماد. وقال إنه يأمل أن ينتج ١٠٠ ألف لتر من الديزل البيولوجي هذا العام و٦٠٠ ألف لتر سنويا بعد العام الثالث. وحتى لو أن الجاتروفا أثبتت نجاحا في مالي، فإنها ما تزال تحمل مخاطر. وإذا ما راح المزارعون ينظرون إليها باعتبارها أكثر قيمة من حبوب الغذاء، فإن ذلك يمكن أن يشل إنتاج الأغذية في البلاد.

وهذه الأنواع من القلق أدت بتقرير أصدرته الأمم المتحدة أخيرا، حول الوقود البيولوجي إلى الاستنتاج بأن «فوائد المزارعين ليست مؤكدة، وقد ترتبط بتكاليف متزايدة. كما أنه في أسوأ الحالات يمكن أن تؤدي برامج الوقود البيولوجي إلى تركيز الملكيات، التي يمكن أن تبعد أفقر المزارعين في العالم عن أرضهم، وتلقي بهم إلى فقر أشد».

الصراع على الارض الزراعية في العالم وتأمين مستقبل الغذاء هل هو فخ جديد للبشرية؟

□ المدى / تقرير

واحدة من قضايا كثيرة لا يمكن حصرها أو ملاحقتها بسهولة في مؤتمرات التنمية المستدامة المزدحمة في جدول اعمالها، هي قضية الصراع علي الأرض الزراعية في العالم بحثا عن تأمين مستقبل الغذاء.

وذلك الغزل الرفيع الدائر بين الدول التي تملك الأموال ولا تملك الأرض الخصبة من جانب والدول التي لا تملك المال ولكن لديها ما هو أثمن ألا وهو الأرض الخصبة من جانب اخر.

وعقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك اجتماعات لجنة التنمية المستدامة التي تمهد للقمة العالمية في٢٠١٢، وطرحت مناقشات وأوراقا حول كيفية الخروج من فخ الصراع علي الموارد الطبيعية في الإقليم الواحد وطرق التعامل الناضج معها ومنها بالقطع ما يتصل بالنزاع حول حصص المياه الذي يعود بنسبة كبيرة إلي السباق العالمي علي الارض الخصبة في منطقة حوض النيل وإغراء الدول المشاركة في الحوض.. فما هي الأبعاد الجديدة في القصة التي أطلت برأسها من حيث لا نحتسب أخيرا..

تشير دراسة للمعهد الدولي للتنمية المستدامة تحت عنوان مشتروات الأراضي الأجنبية من أجل الزراعة: ما هو تأثيرها علي التنمية المستدامة . إلي أن الحكومات والمستثمرين يسارعون للاستثمار في المزارع خارج أقطارهم سواء بالشراء أو التأجير طويل المدة في مناطق تملك الموارد المائية والارض الخصبة وعلي رأسها إفريقيا وجنوب ووسط اسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية واستراليا وأوكرانيا. وعلي نحو متزايد يقوم القطاع الخاص في أمريكا واليابان والصين وكوريا الجنوبية وأوروبا بالطواف حول العالم بحثا عن الأرض الخصبة لإنتاج المحاصيل الغذائية والوقود الحيوي ودخلت البنوك الاستثمارية وصناديق المخاطر علي الخط بتوفير تمويل العمليات في مناطق سلال الغذاء. فدول الخليج علي سبيل المثال تبحث عن توفير الغذاء من الدول القريبة لها جغرافيا وحضاريا، والمستثمرون الآسيويون يركزون علي القارة السمراء وقارتهم للحصول علي حاصلات زراعية وعلف الماشية ومحاصيل توليد الوقود الحيوي. وتقول وحدة التنمية المستدامة بالمنظمة العالمية إن الظاهرة ليست وليدة تماما وتعود إلي عصور الاستعمار الأوروبي ولكن التحول في نقل الإهتمام من الزراعة المحلية إلي مزارع المسافات الطويلة .علي نطاق كبير .وفي تحول المياه والارض الخصبة إلي سلع ولم يعد الأمر يقتصر علي المحاصيل فقط. ومنذ عام٢٠٠٨ تتزايد الوتيرة عالميا خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة٤٠٪ وتقول دراسة الأمم المتحدة ان التقديرات الدولية تشير إلي استحواز الاستثمار الأجنبي علي أكثر من مليون فدان في أثيوبيا وغانا والسودان ومدغشقر ومالي في المدة ما بين عامي٢٠٠٤ و٢٠٠٩ وهي ثلاثة اضعاف الأرض الصالحة للزراعة في النرويج. ويتضمن الرقم السابق مساحة١١١ ألف فدان تقريبا لمشروع الوقود الحيوي في مدغشقر و٣٧ ألف فدان لمحاصيل تربية الماشية في أثيوبيا. وتتراوح عقود الانتفاع ما بين٥٠-٩٩ عاما وتصل المساحات المخصصة للشركة الواحدة إلي١٠ آلاف هكتار(الهكتار=٢،٤٧١ فدان). وتضخ اليوم مليارات الدولارات لإنشاءات البنية التحتية التي من شأنها ربط الأراضي الزراعية في أفريقيا بالأسواق العالمية. وللحصول علي فكرة عن مدي وحجم ما يحدث يكفي أن نعرف حجم مزرعة زيت النخيل الضخمة المزمع إقامتها في دولة ليبيريا من جانب الشركات الأكبر في زيوت النخيل عالميا أو المشروع المشترك بين اليابان والبرازيل لتحويل مساحات شاسعة في موزمبيق لزراعات الصويا. ومن ثم ربما لا يوجد مكان لصغار المزارعين في هذه الرؤية الجديدة. ومثل القوي الاستعمارية التي جاءت من قبل تحتاج الموجة الجديدة من الغزاة إلي بنية قانونية وإدارية لتبرير وتسهيل الاستيلاء علي هذه الأراضي. وتقول منظمة جرين الإسبانية المتخصصة إنه لأكثر من عقد من الزمن يلعب البنك الدولي والوكالة الأمريكية لتنمية الدولية وعدد كبير من الوكالات الدولية الأخري والجهات المانحة الأجنبية أدوارا مهمة لإرساء أسس الغزو الجديد وإن كانت هناك اختلافات دقيقة في مناهجها بينما تلتقي مختلف الوكالات حول نفس الهدف المتمثل في خلق أسواق تجارية للأراضي علي أساس سندات الملكية الخاصة في المناطق المستهدفة في أفريقيا من قبل المستثمرين الأجانب. كما تجوب فرق من الاستشاريين أنحاء القارة لإعادة كتابة القوانين المحلية وإعداد الخرائط المساحية وأنظمة الأقمار الصناعية لتمهيد الطريق أمام المستثمرين الأجانب للحصول علي الأراضي الزراعية في أفريقيا.

وتشير تقارير إلي أن رئيس وزراء اثيوبيا ميليس زيناوي يسعي بقوة للحصول علي استثمارات الشرق الأوسط واصفا نفسه في تصريحات صحفية بأنه حريص للغاية علي جذب المزيد من صفقات الأراضي. وقد حصلت شركة بريطانية علي ثلاثة آلاف هكتار في اثيوبيا لزراعة الجاتروفا وهو نبات ينتج بذورا غير صالحة للأكل ولكنه يستخدم في معالجة وانتاج وقود الديزل الحيوي وذلك في أعقاب عقد مماثل مع شركة في ألمانيا من خلال شركة تابعة محلية حصلت بموجبه علي٨ الاف هكتار في مقاطعة أوروميا لزراعة بذور الخروع.

كما حصلت شركة بريطانية للوقود الحيوي علي عقود لزراعة الجاتروفا في سوازيلاند وزامبيا وكذلك مساحات في دولة مدغشقر. ويشير خبراء دوليون إلي أن زراعة المحاصيل من أجل الوقود الحيوي مسألة مثيرة للجدل حيث يمكن أن تؤدي إلي تلف التربة الخصبة أو الإضرار بالبيئة حيث يشير الخبراء إلي أن نبات الجاتروفا يشتمل علي مكونات شديدة السمية للناس والحيوانات.

وتؤكد الاستقصاءات الأخيرة إن الدوافع وراء هذه الاستثمارات في الأراضي الأفريقية واضحة بما فيه الكفاية حيث توفر الفرص المتاحة للاستثمار إمكانات تجارية كبيرة خاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية في العامين الماضيين وهو ما دق ناقوس الخطر في الدول الغنية المستوردة للغذاء.

علي سبيل المثال.. أصبحت لدول عديدة ومنها دول الخليج العربي الغنية مصلحة في شراء وتأجير أراضي زراعية في السودان. فتقوم أبوظبي بمشروع لتطوير الأراضي الزراعية بالسودان لضمان حصول الإمارات علي الذرة والقمح والبطاطس والفاصوليا. كما توفر المساحات المزروعة أيضا البرسيم لتغذية وتربية المواشي. ويبلغ عدد سكان الإمارات نحو أربعة ملايين نسمة لكن١٪ فقط من أراضيها صالحة للزراعة. وتقول المصادر إن عقد إيجار الأراضي يصل الي٣٥ ألف فدان في مقابل نقل التكنولوجيا والبنية الأساسية للري. وحصلت شركات إماراتية علي قرابة٢٠٠ ألف فدان في باكستان كما قامت الحكومة القطرية بتأسيس مشروع مشترك مع الحكومة السودانية لانتاج القمح والذرة والبذور الزيتية. وتستورد دول الخليج في المتوسط٦٠٪ من الواردات الغذائية.

ويري خبراء الأمم المتحدة أن العواصم الخليجية تعتقد انه يمكنها ان تخفض أسعار المواد الغذائية بنسبة٢٥٪ من طريق التحكم في العرض.

ان الغرض الرئيسي من هذه الاستثمارات هو إنتاج الغذاء للبلد المستثمر وليس البلد المضيف. بيد أن هذا لا ينفي وجود فوائد للبلد المضيف. وهناك جانب آخر يتمثل في أن استثمارات الأراضي الأفريقية تثير الجدل لأسباب أخري. ففي نيجيريا يرتاب المعترضون مما يسمونه الاستعمار الجديد الذي يتحالف مع العناصر الفاسدة حيث يقولون أن المزارعين المحليين في السودان تعرضوا للتشريد لافساح الطريق امام المستثمرين الأجانب. ويقول المعارضون إن القوي الخارجية كثيرا ما سعت للاستفادة من موارد أفريقيا الوفيرة فضلا عن التخوف من تكرار المجاعات في بلدان مثل أثيوبيا والسودان في ظل صراع الموارد الحالي.

وتقوم السودان بإستيراد مليون طن من القمح سنويا ويعتمد اقليم دارفور علي سبيل المثال علي المعونات الغذائية الخارجية. ولكن يقول خبراء هذا لا يعني أن الاستثمار سيكون دائما علي حساب الدولة المضيفة. ووفقا لأرقام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فإن٧٪ فقط من الأراضي صالحة للزراعة المروية(في جنوب الصحراء الكبري تبلغ النسبة٣،٧٪ مقارنة ب٤٢٪ من الأراضي صالحة للزراعة في آسيا. وأمام إغراء التدفقات الأجنبية قد توفر تلك الاستثمارات الأموال اللازمة لتحسين هذا الوضع وتقديم بنية تحتية أفضل بما في ذلك خفض تكاليف النقل المرتفعة التي تعوق القدرة التنافسية للصادرات الافريقية. كما أن قدرة توليد الطاقة للفرد الواحد في أفريقيا هي أقل من نصف النسبة في آسيا أو أمريكا اللاتينية.

ثم إن هناك تأثيرا للاستثمار الاجنبي في الأراضي علي السكان المحليين فنحو٧٠٪ من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبري يعملون في الزراعة(٣٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي). ويمكن الاستثمار الأجنبي العمالة الإفريقية من الانتقال من زراعة الكفاف إلي الأنشطة الاقتصادية الأكثر إنتاجية. وتقول المقارنات الدولية أن الوقت اللازم لإنتاج كيلوم جرام واحد من الحبوب في السويد يبلغ٥ دقائق وفي الهند٣٧ دقيقة وفي جمهورية أفريقيا الوسطي٦ ساعات كاملة. وبالإضافة إلي ذلك العمال الزراعيون الأفارقة بصفة عامة مازالوا خاملين مدة أربعة اشهر في العام وربما يوفر الاستثمار الأجنبي فرصة لتحسين الدخول.

السباق العالمي علي الأرض الخصبة والموارد المائية في بدايته.. وتحول الأرض والمياه إلي سلع أمر خطير يحتاج إلي تدابير أبعد من مجرد التمسك بالمواثيق والمعاهدات التي تحتاج إلي ما يحميها في صراع الموارد.. صراع القرن الحادي والعشرين!

كوبا.. ضغوط العزلة السياسية والاقتصادية ستدفعها الى سلوك جديد مع بدء العام ٢٠١١!

□ هافانا / آي بي إس

وقعت كوبا في عزلة سياسية واقتصادية غير مسبوقة، أجبرت أهاليها على إجتاز إحدي أصعب فترات حياتهم، وذلك على مدى العشرين سنة الأخيرة منذ إنهيار الاشتراكية الأوروبية والاتحاد السوفياتي.

وعلى الرغم من أن أحدا لم يعد يتحدث الآن عن "هذه الفترة الخاصة في زمن السلم" -حسبما سميت هنا الأزمة الإقتصادية الوحشية- إلا أن سبل العيش لا تزال تشكل تحديا يوميا، تقريبا لكافة أهالي كوبا البالغ عددهم ١١ مليون نسمة.

صحيح أن التحويلات المالية من الأقارب المقيمين في المنفي أو فرص العمل في القطاعات المتصلة بالعملات الأجنبية -مثل السياحة أو التعاون الطبي والرياضة وغيرها في الخارج- تساهم في تخفيف الضغوط الاقتصادية الواقعة علي أكتاف شريحة من السكان. لكنه من الصحيح أيضا أن معظم الكوبيين يعانون الأمرين من أجل توفير أدنى سبل العيش اللائقة.

فتقف أزمة النموذج الاقتصادي الكوبي، وعدم كفاءة آليات الإنتاج، وحل المشاكل (أو محاولة حلها) عن طريق الصيغ السياسية المعتادة، تقف كلها وراء الحالة التي وصلت إليها البلاد ومواطنوها، أي العيش في دولة تقاسي من التداعي المادي والمعنوي الذي أصاب جيلا كاملا من الكوبيين، كما تقف كل من هذه العوامل أيضا وراء قرار الحكومة الحالية بإجراء العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بحثا عن وسيلة للإفلات من هذه الضغوط، ومن آليات المراقبة المعقدة التي كثيرا ما أسفرت عن الفساد، وكذلك من القرارات الاقتصادية التي ثبت عدم فعاليتها.

ومن ثم، أتت نهاية عام ٢٠١٠ وسط جدل واسع حول طريقة الحياة جديدة التي سيتم تنفيذها في عام ٢٠١١ عندما يعتمدها مؤتمر الحزب الشيوعي المقرر عقده في نيسان المقبل، فتشمل التدابير المطروحة قضايا هامة، كفصل ما بين ٥٠٠ الف ومليون ٣٠٠ ألف موظف في الدولة أو الحكومة عن العمل، وفتح آفاقا جديدة للعمالة الذاتية المثقلة بالضرائب، ولامركزية الدولة، وإزالة العديد من هياكلها البيروقراطية، وإصلاح حذر في سياسة حيازة الأراضي، كل ذلك للإنتقال من النظام الذي قاد البلاد إلي أزمة أواخر التسعينات.

فهل نقترب بهذا من كوبا جديدة؟ يبدو الأمر كذلك، على الأقل من الناحية الاقتصادية. والآن يريد كثير من الكوبيين معرفة ما إذا كانت السنة الجديدة والحياة الجديدة ستكون أفضل لهم.

ففي حين أن يقترح استحداث "النموذج الاقتصادي الكوبي" بحيث قد يتيح فرصا أكبر للترقي والدعم المالي لشريحة من السكان، فسوف تتحمل أغلبية الأهالي الحانب الأعظم من ثقل تخفيض الإعانات وانعدام فرص العمل وارتفاع تكلفة المعيشة ونقص المساكن.

في غضون ذلك، يعيش الكوبيون بعيدا عن المسماة "روح أعياد الميلاد"، وسط طوابير طويلة لشراء بعض الأوقيات الإضافية من الارز وسؤال الجيران إذا كانوا يعرفون أين يمكن الحصول علي الفاصوليا السوداء.

وجمهورية كوبا عبارة عن أرخبيل مساحته الكلية ١١٠٨٦٠ كم مربع موزعة كالآتي: جزيرة كوبا مساحتها ١٠٤٩٤٥ كم مربع وما يقارب ٤٢٠٠ من الجزر الرملية الصغيرة بمجموع مساحة كلي٣٧١٥ كم مربع.

وجغرافيا تقع كوبا في البحر الكاريبي على مدخل خليج المكسيك الحدود: شمالا شبه جزيرة فلوريدا - الولايات المتحدة الأمريكية على بعد ١٨٠ كم جنوبا جزيرة جمايكا على بعد ١٤٠ كم شرقا جزيرة هاييتي على بعد ٧٧ كم أما من الغرب فيحدها شبه جزيرة جوكتان - المكسيك على بعد ٢١٠ كم، ان ٧٠٪ من مساحة كوبا هي عبارة عن سهول تتخللها ثلاث سلاسل جبلية كبيرة موزعة على النحو التالي: غربا لا سييرا دي لوس أورغنوس وفي الوسط لا سييرا دل اسكمبراي، أما في الشرق فهناك جبال لا سييرا مايسترا وفيها أعلى قمة جبل البيكو ريال دل توريكينو على ارتفاع ١٩٧٤ مترا عن سطح البحر وهي أعلى نقطة في كوبا. أما السواحل الكوبية فتمتد بطول ٥٧٤٦ كيلومترا تتخللها الأنهار وأجمل الشواطئ.

ومن الجدير بالاشارة ان الولايات المتحدة الامريكية تفرض حصارا اقتصاديا على كوبا منذ اكثر من ٥٠ عاما ويعد الأطول من نوعه على مدار تاريخ البشرية. ولقد كلفت هذه الحرب الإقتصادية البلاد، حتى يومنا هذا، أكثر من ٨٦ بليون دولار.